لا حروب بعد اليوم ومازلنا أمام 10 سنوات من الانكماش الاقتصادي .. أبوغزالة لـ «الوطن»:

زمن الدولار الأمريكي ولّى ولا بد من

حاوره - محمد الجيوسي:

''زمن العملة الأمريكية الخضراء انتهى''، ''مازلنا أمام عقد كامل من الانكماش الاقتصادي''، ''حملة أوباما للتغيير مجرد خطاب حسن نوايا''، و''لا حروب بعد اليوم'' عبارات قد تلخص حوار طويل وشيّق خلا من الرتابة مع أحد رجالات العرب العصاميين وسفير العرب الأبرز في حقول المحاسبة والتدقيق والملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة الإنترنت.

إنه طلال أبوغزالة، مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبوغزالة الذي لايزال من أكثر المتشائمين بفرص انفراج الأزمة المالية العالمية التي قضّت مضاجع جميع سكان المعمورة على اختلاف اختصاصاتهم لتكون الأشرس منذ أكثر من 70 عاماً، حيث يرى أن الأزمة الاقتصادية مازالت في بدايتها على عكس ما يتداول حالياً من اقتراب نهايتها.

ويقول أبوغزالة في حوار خص به ''الوطن'' إن ما نشهده اليوم ''عبارة عن ظاهرة مصطنعة نتيجة ضخ أموال في الأسواق بالعملة الأمريكية الخضراء، لدعم المؤسسات المتعثرة وتجنيبها الخوض في غمار عجوزات لا يمكن تحملها''.

وأوضح أبوغزالة أن نصيحة الرئيس الأمريكي السابق بتحرير الأسواق وترك قوى السوق تحكم نفسها بنفسها تسببت بهذا الانهيار العالمي، مع انعدام الجهات الرقابية كما هو الحال بالمجلس الاحتياطي الفدرالي الذي لا يملك السلطات التقليدية للبنك المركزي، ما أدى إلى تعرض بنوك أمريكية إلى الإقراض 100 مرة قدرتها الإقراضية.

ودعا أبوغزالة إلى ضرورة تطوير نظام مالي ومصرفي أمريكي وعالمي شبيه بنظامنا العربي والخليجي فيما يخص تعزيز الرقابة على المعاملات المصرفية وسياسات الإقراض ضمن أسس ومعايير تتسم بالإفصاح والشفافية.

ويؤكد أبوغزالة أن زمن الدولار الأمريكي انتهى ولا بد للعالم أن يستحدث أو يخترع عملة جديدة كلياً يمكن ربطها بسلة عملات مقومة بعدة عملات أو مقومة بموجودات أخرى مثل الذهب. مشدداً على أن العملة العالمية الجديدة ستكون من مصلحة أمريكا من خلال حمايتها عندما لا تكون هي ضحية قوتها. ويرى أن الوطن العربي لم يدرك لغاية الآن أن العالم يمر بتغيير عنوانه الرئيسي ''العصر الأمريكي انتهى وقوى ناشئة جديدة في انتظار الهيمنة'' مع تعدد الأقطاب والتكتلات والعملات والأنظمة الاقتصادية، مشيراً إلى أن ذلك لا يعني انتهاء أمريكا، فهي لاتزال بنظره ''دولة عظمى لها مكانتها ونريدها أن تبقى''.

وذكر أبوغزالة أن التنين الصيني والدب الروسي، ستكون القوى العظمى المرتقبة نظراً لسياساتها المالية والنقدية المتزنة ومنحى عملاتها المحلية الذي يزداد قوةً يوماً تلو الآخر ممثلة باليوان والروبل على التوالي.

سياسياً، اعتبر أبوغزالة خطابات باراك أوباما الرنانة في أوروبا ومصر وإسطنبول وغيرها مجرد خطابات حسن نوايا لا فائدة ترجى منها، وخير دليل على ذلك استخدام حق الفيتو لرفض مجرد التحقيق في تقرير ''غولدستون'' الذي يدين حرب الكيان الصهيوني الأخيرة على غزة، إضافةً إلى عدم إقفال معتقل ''غوانتانامو'' وعدم استتباب الأمن في العراق وأفغانستان. ويؤكد أن أوباما لن يتمكن من حل تبعات الأزمة المالية، وأن من سيخلفه قد يكون بمقدوره تخطي تداعياتها بعد مرور وقت كاف من الزمن وإيجاد حلول مبتكرة وإبداعية للتخلص من المشتقات المالية المعدومة والديون وشهادات الرهن العقاري الهالكة. وأكد أبوغزالة أنه لن تندلع بعد الآن أي حرب من دولة على دولة أخرى، متحدياً كل من يدحض نظريته، بدليل أن أي ضربة عسكرية سيرتكبها أي طرف سيكون هو الخاسر الأكبر فيها كما حصل مع الولايات المتحدة في العراق، ومع الكيان الصهيوني في غزة وفي جنوب لبنان. على صعيد آخر، لفت أبوغزالة إلى انعدام أي حماية قانونية على الإنترنت، منوهاً بأن النظرية التي تحكم الإنترنت وتقودها أمريكا تقول بأن الإنترنت يعتبر فراغاً لا يملكه أحد ولا يسيطر عليه أحد وليس في الدنيا، وإنما هو في الكون الفضائي ولا يمكن أن يكون عليه حدود أو سيادة، وبالتالي لايزال هنالك رفض للبحث عن فرض قوانين أو أنظمة للرقابة على الإنترنت على عكس أوروبا التي تريد اتفاقيات دولية في هذا الشأن. وفيما يلي النص الكامل للحوار:

طلال أبوغزالة

العصر الأمريكي انتهى ولكن العرب مازالوا في غيبوبة عنوانها «أمريكا أولاً»!

نصيحة بوش الابن بتحرير الأسواق القشة التي قصمت ظهر الاقتصاد العالمي

«فيتو» تقرير «غولدستون» وتفجيرات بغداد أطاحت بحملة أوباما لـ «التغيير»

الكيان الصهيوني سيكون الخاسر الأكبر إذا فكر بضرب إيران عسكرياً

موعد بزوغ فجر عملة خليجية موحدة مؤجل لحين اكتمال عناصر التكامل الاقتصادي

تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بحذافيره أساس ولادة عملة موحدة ناجحة

النظام المالي الخليجي والعربي برهن أنه الأفضل عالمياً ويجب على واشنطن تبنيه

التنين الصيني والدب الروسي قوى اقتصادية عالمية جديدة لا يمكن الاستهانة بها

الوطن العربي مازال في ذيل العالم من حيث نسب البطالة والأمية الرقمية

■ كنتم ومازلتم من أكثر المتشائمين بفرص انفراج الأزمة المالية التي هددت العالم بأسره مع تسجيل أرقام فلكية لخسائر فادحة بالقطاع المصرفي على وجه الخصوص، ما توقعاتكم للمرحلة المقبلة خاصة وأننا على مشارف دخول عقد جديد؟ ألا توجد بوادر أمل في المستقبل المنظور؟

- اذا تابعت وسائل الإعلام وقرأت تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تشعر وأن الأزمة المالية في طريقها إلى الزوال وبدأنا نعيش فترة انتعاش حقيقية، ولكني مازلت أعتقد أن هذا الكلام مغلوط وغير دقيق لأننا ربما قد نختلف عن تعريف الانتعاش.

أعتقد بأننا أمام عقد كامل من الانكماش الاقتصادي سيتحول إلى كساد اقتصادي. إن الأزمة الاقتصادية مازالت في بدايتها وليست في نهايتها كما يعتقد كثيرون، وإنما ما نشهده الآن عبارة عن ظاهرة مصطنعة نتيجة ضخ أموال في السوق بالعملة الأمريكية الخضراء، وتوفير أموال للمؤسسات لدعمها وتجنيبها الخوض في غمار عجوزات، إنما حتى هذه المؤسسات المالية هي ليست الاقتصاد، فالاقتصاد الحقيقي بالمقارنة مع الاقتصاد النظري أو الموازي (سوق المال) مختلف كلياً عن الاقتصاد المالي، وعندما نتكلم عن انتعاش فهو في سوق المال الذي يعتبر خارج الاقتصاد لأنه لا يضيف أي شيء للدخل القومي، عند شراء سهم على سبيل المثال فإن النتيجة على الدخل القومي تكون صفراً.

ولذا فأنا لا أفهم مبررات التفاؤل الدولية في الوقت الذي يقول فيه البنك وصندوق النقد الدوليين، إن البطالة سترتفع، ولابد هنا من التساؤل: كيف سيكون هنالك ازدهار في ظل ارتفاع البطالة وانخفاض الاستهلاك وتكدس الموجودات وانخفاض الإنتاج ونتكلم عن ازدهار أو بداية انتعاش؟.

مازلت أقول إن علينا أن لا ننقاد وراء هذه الوصفات الدولية والمقصود منها التخفيف من القلق المعنوي والنفسي. أنا أتفهم تصريحات وزير المالية الأمريكي تيموثي غايتنر لأن واجبه طمأنة المواطن الأمريكي، إنما أريد أن أسأل عن المشتقات المالية التي كانت سبب الانفجار المالي والتي قدرها البنك الدولي للتسويات - أحد مؤسسات البنك الدولي - بما يعادل 500 تريليون دولار، أي ما يعادل ضعف حجم الاقتصاد العالمي 10 مرات. أين هذه المشتقات اختفت بين ليلة وضحاها؟ وهل سددت؟.

إن شهادات الرهن العقاري باتت كما قال عنها أغنى رجال العالم وورن بافيت: ''لا قيمة لها أعطاها من لا يملك واشتراها من لا يملك''، وبالتالي فهي أوراق نظرية وموجودات ورقية، فلم تحل مشكلتها لغاية الآن، وما حصل هو أن هذه الأوراق المعدومة رأيناها تجمد ولا يطالب بتسديدها من خلال ضخ السيولة، وبقيت بدفاتر المؤسسات المالية والبنوك وشركات الاستثمار والعقار وكأنها موجودات حقيقية لها قيمة، لأنك لو أعلنت عنها بأنها أصبحت غير ذات قيمة لأفلست تلك المؤسسات المالية.

هنالك أرقام تتداول في الولايات المتحدة بأن مجموع رؤوس أموال البنوك الأمريكية يبلغ حوالي 1,3 تريليون دولار، بينما هنالك تقديرات بأن الديون الهالكة وقيم الموجودات المبالغ بها تبلغ 3 تريليونات دولار، أي ضعف رؤوس الأموال، بمعنى آخر إنه ليس هنالك رأس مال ولهذا أنا متشائم.

■ ما الذي جعل العالم يترنّح على كف ميزان اقتصادي متقلب؟

- لقد بدأت أزمة الاقتصاد الغربي بنصيحة أمريكية نصحنا بها الرئيس جورج بوش الابن مفادها: ''ارفعوا أيديكم عن السوق وحرّروا الأسواق واتركوا قوى السوق تحكم نفسها بنفسها''، أجزم بأن هذه النظرية هي التي تسببت في هذا الانهيار لأنه ليست هنالك جهة رقابية تملك السلطة الدستورية للرقابة على مختلف المؤسسات وبالذات المؤسسات المالية.

المجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ليس بنكاً مركزياً، ولا يمارس أياً من صلاحيات البنك المركزي باستثناء السلطة المالية والنقدية، وبالتالي يتعامل بضخ العملة والتحكم بالفائدة، ولكن ليس هنالك بنك بأمريكا يكتب خطاباً أو رسالة للبنك المركزي ليستأذنه لإعطاء قروض وليس هنالك بنك يقدم ميزانيته للمجلس الفدرالي كما هو معروف بالبنوك المركزية بمنطقتنا وهي الطريقة الأصح.

إن المطلوب هو تطوير النظام المالي والمصرفي الأمريكي ليصبح مثل نظامنا العربي فيما يخص رقابة البنوك المركزية على المؤسسات المالية، فإذا أردت على سبيل المثال الحصول على قرض من بنك فإنه سيقوم بإرسال طلبك إلى البنك المركزي لتجميع كل ديونك. ويقوم البنك المركزي بفتح حساب يبين كل ما عليك من مديونية لكل الجهات المقرضة، وبالتالي تكون عملية تقييم طلبك كمقترض أوضح وأسهل لاتخاذ القرار.

أما فيما يخص السياسات المالية والإقراض، بسبب انعدام الرقابة استطاعت بعض البنوك الأمريكية أن تقرض 100 مرة قدرتها الإقراضية، أي بما معناه أنه يكفي إفلاس دائن واحد من أصل 100 دائن حتى يفلس البنك أو تتعثر المؤسسة المالية.

وبالتالي أرى أن النظام المالي والمصرفي الأمريكي لم يعد يصلح. وأثبت الادعاء بتحرير الاقتصاد ورفع اليد ومنع الرقابة أنه خطأ فادح وبحاجة إلى العودة إلى المركزية وتعزيز معايير الشفافية بالرقابة ونظام حصيف للمساءلة لنضمن عدم تكرار ما حصل.

أيضاً أمامي مشكلة (عويصة) مركزها فرض نظام رقابي على الاقتصاد الأمريكي، إذا استطاع أن يحلها الرئيس القادم ما بعد أوباما، الذي لن يستطيع حلها، ستبرز مشكلة أخرى وهي معالجة الأوضاع المخبأة.

ما هو حاصل حالياً، حتى لا أعلن إفلاسي فما أملك من ديون هالكة لا أطالب بها، وأبقيها كدين جيد كرقم دفتري وإلا سيتم إعلان الإفلاس، وهذه يجب معالجتها بصورة سريعة وجذرية وضخ رؤوس أموال جديدة لمواجهة العجز الموجود نتيجة الديون الهالكة بمبالغ كبيرة جداً.

وتقدر خسائر البنوك الأمريكية نتيجة المطالبة بالتسديد وإعادة التقييم ووضع مخصصات ما بين 1-2 تريليون دولار. وتأتي بريطانيا كمرحلة ثانية من الوضع المالي العالمي المؤسف.

إن الشراكة الأمريكية - الأوروبية تعتبر الأكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية، خاصة إذا علمنا بأن 70٪ من استثمارات الولايات المتحدة موجودة في أوروبا والعكس صحيح.

أما على مستوى النظام المالي الوهمي، فهنالك خسائر بمئات التريليونات من الدولارات الأمريكية، كما توجد مسؤوليات لا حدود لها من المطالبات والمسؤوليات بين مالكي الأوراق المالية، وبالتالي نحن بحاجة إلى حلول إبداعية ومبتكرة للخروج من محنتها.

■ كيف يمكن للحكومة الأمريكية أن تخرج نظامها المصرفي واقتصادها المترنح من فوهة البركان المالي الذي لايزال نشطاً في استعاره؟

- إن ما يحصل في الولايات المتحدة حالياً من تدخل الحكومة في القطاع الخاص مخالف للدستور، ولكنه يجري بمراسيم رسمية تحصل على موافقة الكونغرس الأمريكي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة مضطرة لخلق مؤسسات تشتري هذه المستندات المتعثرة أو الهالكة من عدة مؤسسات ومنحها مميزات أو امتيازات معينة.

إن مشكلة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لا تتركز في كل من أفغانستان والعراق بقدر ما هي مع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، بلا شك فهو يواجه مشكلة صعبة جداً يستحيل حلها في وقت محدود.

وتعتبر الولايات المتحدة من أصعب دول الدنيا في مجال التغيير الذي كان شعار أوباما الرئيسي في حملته الانتخابية الأخيرة، فأمريكا التي تتباهى بقوة الاختراع والإبداع أصبحت الآن أسيرة لنظام يكبلها في اتخاذ أي قرار.

إن حملة أوباما المتركزة على ''التغيير'' كانت عبارة عن حسن نوايا كما كان الحال في خطاباته في مصر وأوروبا وإسطنبول، ولكن ما حصل على الأرض هو عكس ذلك البتة، وخير دليل على ذلك استخدام حق الفيتو ضد تقرير لحقوق الإنسان يتعلق بحرب غزة الأخيرة ورفض التحقيق فيه، ولا حتى إدانته التي تدل على أن عملية التغيير التي يريدها رئيس البيت الأبيض لم يتحقق منها شيء في أي موقع، فمعتقل جوانتانامو لم يقفل لغاية الآن، وخطة الدولتين فلسطين من جهة وما يسمى الكيان الصهيوني من جهة ثانية تبرح مكانها، لدرجة أن القضية الفلسطينية أصبحت تتعلق الآن بأن نستجدي إسرائيل بأن تخفف من سرعة بناء المستوطنات إن تفضلت علينا بذلك، لنكون بذلك قد حققنا إنجازاً، وكأن الموضوع بات عقارياً ولا يمت بصلة لأي قضية أو مصير وطن عربي.

أما فيما يتعلق بالساحة العراقية، صرح أوباما في أكثر من مناسبة أنه سينسحب عند تحسن الوضع الأمني الذي لايزال يزداد تدهوراً بالطبع.

■ إذاً ما مصير الأمن الإقليمي في ظل عدم التزام أوباما بوعوده قبل عام من انتخابه؟

- لن تكون هنالك حرب من دولة على دولة أخرى بعد الآن، وأنا أتحدى أياً كان أن يقع عكس ذلك.

رغم ما نسمعه من تهديدات بشن هجوم أمريكي - صهيوني على إيران وضربها عسكرياً، إلا أن إيران والكيان الصهيوني يعرفان تماماً أن أي ضربة عسكرية يرتكبها أي طرف سيكون الخاسر الأكبر فيها كما حصل في العراق، وبالتالي فإن أي تعدٍ على إيران سيكبد الولايات المتحدة خسائر أكبر من العراق.

إذا دخلت واشنطن في حرب مع طهران فإن ذلك سيكون من حسن حظ إيران وأعداء أمريكا، نحن لا نريد لأمريكا أن تنتهي، نريدها أن تبقى كدولة قوية لها مكانتها واحترامها، ولكن الحرب بمعنى الدولة بولوج جيوش لتدمير دولة أخرى انتهى زمنها، أنا أقول لا حروب بعد اليوم، لا تستطيع دولة قوية أن تضرب دولة ضعيفة، فبكل قوة الكيان الصهيوني وبدعم أمريكي لم تقدر على سجن اسمه غزة وليس دولة، إضافةً إلى المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان.

أنت لا تستطيع أن تهزم جبلاً في أفغانستان وحتى احتلال منطقة في أفغانستان، هنالك الكثير من مراكز دراسات البحث العالمية وصلت إلى نتيجة مفادها بأنه أصبح من غير الممكن خوض معركة حربية عسكرية ضد أي دولة لأنك ستكون أنت الخاسر.

إن كل ما في العالم تغير، والمؤلم أننا في الوطن العربي لم ندرك بعد هذا التغيير الذي حصل.

بالنسبة لي العالم انتهى في العام 2008 وبدأ إبان ذلك عالم جديد مختلف عن سابقه. ويدرك الأمريكيون والأوروبيون والصينيون والغرب عموماً ذلك إلا نحن العرب، فمازلنا نظن أننا نعيش بالعصر الأمريكي، لا يعني ذلك انتهاء أمريكا ومحوها، بل ستبقى دولة عظمى مهمة لها مكانتها ودورها ونريدها أن تبقى ولكن المتغيرات قلبت الموازين الدولية.

أصبحنا نسمع لأول مرة متغيراً اقتصادياً جديداً يرى بأن من مصلحة أمريكا ازدهار التنين الصيني، نظراً لأن السوق الصينية ستعوضها عن انحسار السوق الأمريكية، فمنتجاتها الأمريكية ستباع في الصين.

ـــــن اختـــراع عملـة عـالميـــة جـديدة

طلال أبوغزالة متحدثاً لـ «الوطن» «تصوير: عبدالله حسن»

يمكن وصف العصر الجديد بالمتعدد الأقطاب والتكتلات والعملات والأنظمة الاقتصادية ومتشابك مع بعضه البعض.

إن نموذج الاتحاد الأوروبي قد انتهى ولن يتكرر، ولا يصلح أن يتكرر أيضاً لأن كل دولة ستبحث عن مصالحها في كل تكتل، ولذا سنرى الكثير من الدول تنضم إلى تكتلات مختلفة كما هو حاصل مع اليابان في مجموعة الآسيان الآسيوية وعضويتها بالتكتل الغربي الأكبر المتمثل بمجموعة الثماني الكبرى.

■ كيف ترون مستقبل العملة الأمريكية الدولار كعملة عالمية؟

- إن العملة العالمية لن تبقي الدولار الأمريكي، خاصة وأن 30٪ من الاحتياطي العالمي الآن مقوم بالعملة الأوروبية اليورو، ولكن لم يستطع اليورو لغاية الآن أن يثبت بأنه قادر على أن يكون عملة بديلة للعملة الخضراء.

الاقتصادي الشهير كينز ذكر قبل 60 عاماً بأنه لا بد من عملة دولية جديدة تحل محل الدولار من خلال اختراع عملة جديدة.

إن العملة العالمية الجديدة ستكون من مصلحة أمريكا، فأنت تحمي الولايات المتحدة عندما لا تكون هي ضحية قوتها، ونحن نعلم بأن القوة المفرطة فيها ضعف، وأنت تحميها من الانهيار. وهذا ما حصل مع العالم بالفعل، عندما انهار السوق الأمريكي حدث فراغ عالمي ضخم كون السوق الأمريكية مركز العالم المالي، أما باقي الأسواق العالمية في أوروبا وآسيا فهي تعتبر امتدادات للسوق الأمريكية.

ويمكن ربط العملة الجديدة بسلة عملات مقومة بعدة عملات أو مقومة بموجودات أخرى مثل الذهب، إنما لابد من الخروج من أزمة الدولار.

إذا لم نصل إلى عملة عالمية موحدة فسنصل تدريجياً إلى عالم 30٪ منه بالعملة الصينية (اليوان)، 20٪ بالعملة الروسية (الروبل)، و30٪ باليورو.

■ هل هنالك تجارب إقليمية يمكن تدويلها؟

- هنالك الصين التي قامت بأسلوب ذكي جداً، حيث رفضت تثمين أو ربط عملتها اليوان، بالدولار الأمريكي لأنها لا تريد جعل اليوان عملة عالمية، وقد عجز الأمريكيون في جعلها تقوم بذلك لدرجة أنها طرحت ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية لتحرير العملة الصينية.

الصينيون يريدون عملتهم لاستخدامهم الشخصي، إحدى القصص أو الحالات التي تبرهن على الذكاء المالي الصيني، حيث منحوا البرازيل قرضاً بقيمة 2 مليار يوان وسمحوا لهم بشراء منتجات صينية وتسديد القرض بالعملة الصينية وكذلك الحال في أفريقيا، وبالتالي هيأت لنفسها سوقاً مالية وخلقت عالماً اقتصادياً خاصاً بها يتعامل باليوان، وأضحت الاستفادة مضاعفة من فائدة القرض من جهة، وكسبت علاقة مع دولة صديقة لا يستهان بثقلها الاقتصادي من جهة أخرى عبر مشاريع إنتاجية.

كما لا يمكن الاستهانة بالقوة الروسية، فهي من أهم دول المستقبل مع تغير العالم، ولاتزال ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، ويمكن تكرار تجربة الصين مع عملة الروبل الروسية ليصبح بنفس أهمية اليورو، وأتوقع أن تصبح روسيا الشريك الأهم للاتحاد الأوروبي.

حادثة أخرى تشير إلى تضاؤل ثقل أمريكا المالي في العالم استقبال أوباما لأول ضيف أو زعيم أجنبي يستقبله في البيت الأبيض بعد تسلمه الرئاسة هو رئيس الوزراء الياباني السابق تارو أسو وذلك أواخر فبراير الماضي، خاصة عندما علم أوباما أن اليابان والصين وكوريا الجنوبية اجتمعت في طوكيو لتنسيق تجاري ثلاثي ما، مع الأخذ في الحسبان أن طوكيو هي أكبر شريك تجاري مع أمريكا، ما يدل ذلك على تخوف الولايات المتحدة على انسلاخ اليابان عنها وتوجهها إلى الصين كشريك عملاق جديد.

وبدأنا نسمع أن واشنطن تريد أن تكون عضواً في مجموعة الآسيان الاقتصادية لإدراكها أهمية القوة الآسيوية الاقتصادية والتجارية الجديدة.

هنالك دراسات تؤكد أيضاً أهمية الحاجة إلى حلف بين أمريكا وأوروبا وإقامة سوق مشتركة تحت مسمى ''التافتا'' بغرض مواجهة التكتلات الاقتصادية الصاعدة في آسيا وغيرها من أقاليم العالم.

أنت تتكلم الآن عن عالم تغير، وأتمنى أن يدرك صانعوا القرار في القطاعين العام والخاص في الوطن العربي ذلك في أقرب فرصة.

إن جميع مشغلات أجهزة الحاسوب باتت تصنع في الصين، وقطاعات كاملة بات يكتب عليها عبارة ''صنع في الصين''، ونحن مازلنا نعتقد أن العالم في قبضة أمريكا.

لقد شرعنا نرى عالماً جديداً متغيراً، ولا نستطيع تصور شكله النهائي، ولكن يمكن تخيله عالم مليئاً بالتكتلات الاقتصادية متشابكة من نوع آخر بعملات متعددة ومراكز مال متنوعة.

■ ما تقييمكم لمجريات الأحداث على صعيد التحضير لإصدار عملة خليجية موحدة؟

- إن مسألة العملة لا تقلقني بقدر ما يهمني التبادل البيني الحقيقي وهو المنتج، العلاقة الاقتصادية يمكن أن تتم بتبادل السلع والخدمات بأي عملة كانت سواءً محلية أو عالمية. ما أرغب أن أراه ينمو ويستمر هو فتح الأسواق بين دول الخليج وتعزيز التبادل البيني لأنه يضيف إلى الناتج القومي.

■ وكيف ترى التكهنات لموعد هذه الوحدة الخليجية؟

- لاشك أن الموضوع مؤجل خصوصاً في ظل الارتباكات الموجودة في العملة العالمية، ولكنه غير مقلق بالنسبة لي.

ولكني أعتقد أنه بمجرد تحقيق التكامل الاقتصادي من حيث فتح الأسواق والأنظمة التجارية تصبح العملة الخليجية الموحدة قابلة للوجود، ما دمنا ماضين بهذا الاتجاه فأنا متفائل.

أنصح في نفس الوقت بضرورة فك ارتباط عملات الخليج بالدولار الأمريكي ولو جزئياً، وأرى أن ذلك لن يكون في صالح دول مجلس التعاون فحسب، بل لمصلحة أمريكا كذلك، فنحن نضغط كثيراً على أمريكا عندما نجعلها هي المشكلة الرئيسية دائماً.

■ ما تقييمكم لوضع الملكية الفكرية في العالم العربي؟ وكيف يمكن الحد من الجرائم الإلكترونية المتزايدة على الإنترنت كماً ونوعاً؟

- الجرائم الإلكترونية سببها مشكلة تكمن في خلاف مبدئي حول حكم الإنترنت، إذا لم يكن هنالك هيئة تحكم الإنترنت قضائياً لأنه عندما أنت تتعدى عليّ عبر الإنترنت، فأين أنت؟ وأين سأقاضيك؟ وبموجب أي قانون؟

سأحكي لكم قصة طريفة ومحزنة في الوقت ذاته صادفت مجموعتنا طلال أبوغزالة: ''استيقظت ذات يوم ووجدت موقعاً إلكترونياً يقول: ''لا تستعجل ولا تقلق، اذهب إلى طلال أبوغزالة لتقص شعر كلبك مجاناً!'' وأنا على حد علمي لم ندخل في مجال حلاقة شعر الكلاب كمجموعة طلال أبوغزالة!!، اكتشفنا بعد ذلك أنه ابتزاز بموقع آخر مشابه لاسم موقع مجموعتنا يزخر بصور كلاب ''أعزكم الله'' من مختلف الأصناف بقصات شعر مختلفة، بغية نيل مبلغ من المال، لحسن حظنا أنه في أسماء المواقع فقط هنالك نظام يسمح باسترداد اسمك، فقدمنا شكوى فيما يسمى بـ''مركز حسم المنازعات على المواقع''، وفي فترة قصيرة تم إغلاق الموقع المزعوم بحجة أن اسم طلال أبوغزالة معروف وبالتالي لم يستطع ''الهاكر'' إثبات بأنه طلال أبوغزالة الحقيقي رغم محاولاته الحثيثة لإنجاح مخططه الابتزازي وتسجيل موقعه في دولة اسمها ساماوا.

كما ترون لا توجد هنالك أي حماية قانونية على الإنترنت، وطالبت في لقاءات دولية كثيرة بتطبيق نظام قانوني يحمينا من التلاعبات والابتزازات الإلكترونية، ولكن النظرية التي تحكم الإنترنت وتقودها أمريكا أن هذا فراغ لا يملكه أحد ولا يسيطر عليه أحد وليس في الدنيا، وإنما هو في الكون الفضائي ولا يمكن أن يكون عليه حدود أو سيادة، وبالتالي لايزال هنالك رفض للبحث عن فرض قوانين أو أنظمة للرقابة على الإنترنت على عكس أوروبا التي تريد اتفاقيات دولية في هذا الشأن.

سنحاول في منتدى حوكمة الإنترنت الذي ستحتضن فعالياته شرم الشيخ المصرية، منتصف نوفمبر الجاري مناقشة السبل والحلول الكفيلة بمعالجة الجرائم الإلكترونية، ولكني أؤكد لكم بأن هذا الموضوع شائك وصعب جداً.

■ ماذا عن آخر مستجدات نشاطكم في مملكة البحرين كمجموعة طلال أبوغزالة؟

- نجحنا في تأسيس برج خاص بنا في ضاحية السيف مكون من 9 طوابق ليكون مقرنا الإقليمي في المنطقة من خلال استقطاب الكثير من النشاطات الإقليمية والدولية للمجموعة انطلاقاً من البحرين، نحن مقبلون على توسع في مختلف حقول عملنا خاصة وإن التشريعات والقوانين البحرينية تحفز على ذلك.

نحن مستفيدون بصورة كبيرة من مرونة الإجراءات الجاذبة للأنشطة الدولية.

■ ما آخر شراكاتكم ومشاريعكم التقنية الحديثة؟

- وقعنا مؤخراً اتفاقية لدعم مشروع المدينة الإلكترونية للملك حمد في مجالات التدريب الإلكتروني والتكنولوجي. ونحن الآن في طور تطوير ما يسمى ''تاك بيديا'' مثل موقع ''ويكيبيديا'' المعلوماتي ولكن بمحتوى عربي جيد 100٪ بحيث يكون مدروساً ويضم تاريخنا وتراثنا العربي.

■ ما تصنيفكم للفجوة الرقمية التي يعاني منها العالم العربي مقارنة مع دول وأقاليم العالم الأخرى؟

- للأسف نحن مازلنا في مؤخرة العالم على صعيد الفجوة الرقمية وغيرها من محركات التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أعلى نسبة للبطالة في العالم موجودة في الوطن العربي، ومازالت نسب الأمية الرقمية عالية جداً لدينا لا تتناسب مع كل ما نملك من إمكانات. ولحل تلك المعضلة وقعنا اتفاقية شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) للعمل معاً على إنشاء مجتمعات معرفة شاملة ولتعزيز دور تقنية المعلومات والاتصالات في قطاعات التعليم والعلوم والثقافة في المنطقة العربية.

■ وما تعليقكم على عملية شراء موقع ''ياهو'' العالمي لموقع ''مكتوب'' العربي؟

- أعتقد أن ياهو بقدراتها الهائلة تستطيع تطوير موقع ''مكتوب'' ذي المحتوى العربي ونقله إلى مرحلة أرقى والتحول إلى حقبة أكثر ازدهاراً.

سندعم مشروع المدينة الإلكترونية للملك حمد في مجالات التدريب

مجموعة «أبوغزالة» تؤسس مقراً إقليمياً بالبحرين لمرونة التشريعات

نموذج الاتحاد الأوروبي لن يتكرر واليورو لم يثبت جدارته لخلافة الدولار

تفاؤل صندوق النقد والبنك الدوليين بتعاف اقتصادي مغلوط

لا يعقل إقراض بنوك أمريكية 100 مرة فوق قدرتها الإقراضية دون رقيب!

تطوير موقع «تاك بيديا» شبيه بـ «ويكيبيديا» ولكن بمحتوى عربي 100٪

لا حماية قانونية على الإنترنت كونه فراغاً فضائياً لا يملكه أحد

«ياهو» تنقل «مكتوب» إلى موقع أرقى من التطور والازدهار

من هو طلال أبوغزالة؟

ولد طلال أبوغزالة في يافا بفلسطين في 22 أبريل 1938 وهو المؤسس والرئيس لمجموعة طلال أبوغزالة.

تأسست المجموعة عام 1972 وهي مؤسسة عالمية يعمل في خدمتها 2000 مهني من خلال 71 مكتباً في الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، تركيا، الهند، روسيا، قبرص، باكستان والصين. إضافةً إلى ذلك، لدى المجموعة مكاتب تمثيلية في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جانب اتفاقات تحالف استراتيجية مع شبكات وشركات مختلفة ومتنوعة، وذلك لتتمكن من اختيار الشركة الأفضل التي تناسب احتياجات عملائها.

وتقدم مجموعة طلال أبوغزالة حالياً مجموعة واسعة من الخدمات المهنية التي تشمل المحاسبة، التدقيق الخارجي، التدقيق الداخلي، حوكمة الشركات، الضرائب، الاستشارات التعليمية، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، خدمات الاستشارات الإدارية، التدريب المهني والفني، نقل التقنية وإدارة المشاريع، إدارة العقارات، خدمات المستثمرين واستشارات الأعمال، الموارد البشرية وخدمات التوظيف، الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وتدقيق أمن تقنية المعلومات، تطوير وتصميم المواقع، الترجمة الفورية والترجمة المهنية، تعريب المواقع، تسجيل أسماء المجال، التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات والاتصالات، الخدمات الاستشارية لتخطيط موارد المشاريع، التدريب على مهارات تقنية المعلومات والإنترنت وامتحاناتها، وكالة أنباء الملكية الفكرية، تقييم أعمال وموجودات الملكية الفكرية وخدمات الأعمال التجارية، تسجيل وحماية الملكية الفكرية، تجديدات الملكية الفكرية، حماية وإدارة حقوق الملكية، الخدمات القانونية (استشارات ومحاماة) والاكتتابات العامة.

مناصب تقلدها:

■ رئيس الاتحاد العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية (2009).
■ رئيس مبادرة مجتمع المعرفة الأفروآسيوي (2009).
■ رئيس مجلس إدارة المعهد العربي للإنترنت، الولايات المتحدة (2008).
■ رئيس لجنة موسوعة التمييز والحضارة، السعودية (2008).
■ نائب رئيس الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الولايات المتحدة (2007 ولغاية الآن).
■ رئيس مبادرة الأعمال لدعم المجتمع المعلوماتي في غرفة التجارة الدولية، فرنسا (2006).
■ نائب رئيس جهاز صنع القرار لمجموعة ''إفيان''، سويسرا (2006).
■ رئيس مجموعة ''إفيان'' المنطقة العربية (2006).
■ نائب رئيس التحالف الدولي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة (2006).
■ رئيس مجلس أمناء توجهات أوروبا، فرنسا (2005).
■ رئيس حماية الملكية الفكرية على الإنترنت في غرفة التجارة الدولية، فرنسا (2005 لغاية الآن).
■ رئيس لجنة معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمراجعة اللغة العربية في لجنة القطاع العام التابعة لإدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين، الولايات المتحدة (2004- 2005).
■ رئيس اللجنة الاستشارية حوكمة الإنترنت في الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، الولايات المتحدة (2003-2004).
■ رئيس فريق غرفة التجارة العالمية لحوكمة الإنترنت، باريس (2004 - 3002).
■ نائب رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، الولايات المتحدة (2001-2004).
■ رئيس الشبكة العربية الإقليمية لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، الولايات المتحدة (2001-إلى الآن).
■ رئيس مجموعة عمل الطاقة البشرية وبناء القدرات التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، الولايات المتحدة (2001-2002).
■ رئيس هيئة التجارة الإلكترونية وتقنيات المعلومات والاتصالات في غرفة التجارة الدولية، فرنسا (2001 2004).
■ أول رئيس لمجلس إدارة لفريق خبراء أسماء المواقع العربية، الأردن (2001).
■ رئيس الاجتماع التأسيسي لفريق خبراء أسماء المواقع العربية، الأردن (2001).
■ رئيس جمعية خبراء تراخيص الدول العربية، الأردن (1998 إلى الآن).
■ رئيس مجموعة الخبراء العاملة الحكومية لمعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية لدى الأمم المتحدة، الولايات المتحدة (1995 - 1996).
■ رئيس لجنة خبراء معايير المحاسبة العالمية التابعة للأمم المتحدة، سويسرا (1995-1998).
■ رئيس مجلس إدارة المجمع العربي لإدارة المعرفة، الولايات المتحدة (1989- إلى الآن).
■ رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للملكية الفكرية، ألمانيا (1987 - إلى الآن) - (بصفة استشارية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية).
■ رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المملكة المتحدة (1985 - إلى الآن) - (بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).